

حال مما ذكر لثبوته **وكل منهما** اي الجاعل والعلل **النسخ قبل تمام العمل** لانه عند
 جاز من جهة الجاعل التعلق الاحتقاق فيها بشرط كالموصية والفاعل لان العمل فيها جاز
 كالنوازل والراد بنسخ العامل دونه كما امره لا يشترط ثبوته فهو قبل العمل لا ينافي في الاق
 المعين وخرج بقيل تمامه بعد فلا اثر للنسخ حينئذ لان العمل قد تم واستقر فان
نسخ كل من المالك او الملتزم او الجاعل المعين القابل للتعهد وقد علم العامل الذي
 لم ينسخ بنسخ الجاعل او العمل الجاعل بالنسخ اي اتمامه والفاعل عموما **قبل الشروع**
 في العمل **او نسخ العامل بعد الشروع** فيه فلا يشي له واذا وقع العمل مسلما كان بشرطه
 جعل في مقابلة بنا حائظا فبني بعضه بحضرة لانه في الاولي لم يعمل شيئا في الثانية فويت
 بنسخه عوض الملتزم باختباره ومن ثم لو كان نسخا في الاجل زيادة الجاعل في العمل
 قال الاصولي ونقصه من العمل انتهى وفيه مشاحة لان حيث الحكم بينهما شيئا احتقا
 اجرة المثل لان الجاعل هو الذي يلزمه الاذكار اما اذا لم يعلم العامل المعين ولم يعلم المالك
 الرجوع فيما اذا كان عموما فانما يستحق المشروطان لا تقصر منه بوجه والتقي بالاعلان
 لانه لا يمكن مع الابهام غيره **وان نسخ المالك** يعنى الملتزم ولو باعتراف الردود مثلا
بعد الشروع في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسبب لانه انما يستحق المسبب بالزاع من العمل
 فلو ابعثه وحينئذ فعليه اجرة المثل لما بقي في الاصل لاحترام عمل العامل فلم ينفوت
 عليه بنسخ غيره ورجح بعد ذلك كاجارة فبني بعبعب ولو حصل بما بقي من العمل
 بعض المقصود كان على ابي الزنن ذلك كذا يتم نفعه الاب من اتمام التعليم وشبهه
 بالبيع المالكه ماله ان يتم العامل العمل فيه فيلزمه اجرة مثل ما عمله فيها لان
 منعه من اوك النسخ وقد نذر ان نسخ الملتزم بوجع اجرة المثل لما بقي فيها ان يقع
 رد قول الاذرع ان يستحق القسط من العمل واستشكل وجود اجرة المثل الذي
 في المتن بقوله اذا مات احد هما اثنان العمل انفسه واستحق القسط من المسبب اي ان
 رد العامل ولو اتم المالك او وادف العامل المالك والا فلا فاي فرق بين النسخ
 الانفسه ويزق بان الغنم اقوي فكانه اعدام للثمن مع اتمامه فزوج ليه له
 هو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه لما لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب
 التسط ثم وليت شدا حارفا بان العامل لا الانفساخ يتم العمل بعد ولم ينعه المالك
 منه

منه بخلافه في النسخ وفيه نظرا لانه اثره في الفرق بين خصوص الوجوب من المسبب
 تارة ومن اثره المثل اخرى كما هو واضح للتمام ثم وليت شيئا اجاب بما اجاب
 به من الشارح وقد علمت ما فيه **والمالك** يعنى الملتزم **ان يزيروا وينقصوا في العمل**
 في الجعل وان يفيد حنسه **قبل الزاع** سوا قبل الشروع وما بعده كالتمن في زمن الجار
وفاين ته اذا وقع التغيير **بعد الشروع** في العمل مطلقا او قبله وعمل جاهلا من ذلك
 ثم اتم العمل **وجوب اجرة المثل** الرجوع عمله ومحل قوله لم يعمل بعد النسخ لا يشي
 له حيث كان النسخ بلا بدل وذلك لان النسخ الاخير نسخ للاول والنسخ من الملتزم
 اثنان العمل يقتضي الرجوع الى اجرة المثل نعم بحث ابن الرفعة انه يستحق لما علم جاهلا
 قبل النسخ الثاني ما يتامله من الجعل الاول لان العقد الاول باق لم ينسخ وفيه نظر
 وقول المتن فعليه اجرة المثل في الاصح يريد له لما تقرر ان النسخ الاخير نسخ للاول وان
 النسخ بوجع المثل فان وقع قوله ان العقد الاول باق لم ينسخ والحق بذلك فسخه
 بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه عالما بان ذلك فله المسبب الثاني بتفسير ما تقررناه
 المتن من انه لو لم يعلم بالتغيير قبل الشروع فيما اذا كان العامل متحينا ولم يعلم به الملتزم
 فيما اذا كان عموما من ان له اجرة المثل هو ما يحتمل في الوسيط واقترناه كلام الرضا
 واصلا ايضا قال الماوردي والروايي يستحق الجعل الاول والقرع مع متاخره والذي
 يتوجه الاول فان قلت علم ما تقررناه لو علم بالثاني قبل الشروع استحقه او في الاثنا
 لم يستحق شيئا من الثاني وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعد ذلك يفرق
 بانه قبل الشروع لم يلزمه شيئا فادبر الامر على الثاني وبعد التزم لعلم الاول فوجب
 له مسماه ان يسلم من النسخ والا فجرة المثل ولا نظر للثاني لانه وقع به النسخ لا يغير
ولو مات الاصيل او تلقى الردود في بعض الطريق او مات المالك قبل تسليمه **او هرب**
 كذا وكذا وغسله وحاطه نصف الثوب فاحترق او يبي بعض الحائط فانهم لم يولدوا
 تعريظ من الباقي اولم يعلم الرضي لبلاده **فلا شيء للفاعل** التعلق الاستحقاق بالرد
 او يفسد ولم يوجب وانما يستحق اجير الحج مات اثناء قسطه ما عمل لا تنفع المخرج
 عنه بثواب ما عمله ولو لم يجز المالك ولا وكيله سله للحاكم فان فخر الشهرين واستحق
 او ملك مات او هرب بعد ذلك ويحرم ذلك في تلك سائر محال الاعمال ومحلها في غير